### **جامعة – ابو بكر بلقايد تلمسان –**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم: العلوم السياسية**

**تخصص: علاقات دولية**

**مقياس النزاعات الدولية**

**محاضرات :**

**من إعداد الاستاذ :**

* **مولاي بومجوط.**

**محاور الدراسة**

**مقدمة "**

**المحور الأول : تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي لمفهوم النزاع**

**المطلب الأول :** المفهوم الشامل للنزاع

**المطلب الثاني :** أركان النزاع وطبيعته وأصنافه

**المطلب الثالث :** النظريات المفسرة لأسباب النزاع

**المحور الثاني : الرؤية التفسيرية للنظرية الواقعية لظاهرة النزاع**

**المطلب الأول :** المرتكزات الفكرية للنظرية الواقعية

**المطلب الثاني :** المنظور الواقعي في تحليل النزاعات

**المطلب الثالث :** المقاربة التحليلية للنزاع عند الواقعيين الجدد.

**مقدمة :**

شهد العالم في النصف الأول من القرن العشرين نزاعات دولية طاحنة تمخض عنها حربين عالميتين مدمرتين أثرتا على المنظومة الأمنية الدولية برمتها وأفرزتا نتائج كارثية على الإنسانية مما حذا بالمفكرين والمنظرين والخبراء في حقل العلاقات الدولية الى البحث والتحري للكشف عن أسباب هذه النزاعات بعد أن عجز الفكر المثالي عن تفسير الظاهرة وعن ما إذا كانت هذه النزاعات حالة طبيعة تحدث نتيجة تضارب وتصادم المصالح بين الدول وسعي هذه الأخيرة إلى الهيمنة والقوة أم أن هذه النزاعات هي حالة مرضية ناتجة عن أسباب أخرى.

فظهرت نتيجة هذا الجهد الفكري لجهابذة الفلاسفة والمفكرين السياسيين، نظريات علمية حاولت بشكل علمي ومنهجي وعملي في آن واحد تشخيص حالة النزاعات وإعطائها التفسيرات العلمية والخوض في أغوارها وتفسير مسبباتها ونتائجها ووضعها في قالب علمي ونظري ممنهج يسهل على ضوءه تحليل أي نزاع دولي .

ومن أهم هذه النظريات المفسرة لحالة النزاع، النظرية الواقعية والتي أحدثت صدى واسع في تحليل واقع النزاعات في العلاقات الدولية وأعطت تفسيرا علميا وعمليا استقته من الواقع الدولي لظاهرة النزاع بين الوحدات والكيانات السياسية المكونة للمنتظم الدولي في سعيها لفرض منطقها على الساحة الدولية. ومع تطور حالات النزاع وتشعبها وازدياد حدتها وشمولها لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وتشابكها وتداخلها خاصة بين الشقين الداخلي والخارجي وزيادة قوة التأثير والتأثر في ضل تطور مفهوم وأبعاد ومستويات الأمن وتأثير هذه النزاعات على المنظومة الأمنية العالمية والدولية أردنا في دراستنا هذه إماطة اللثام عن أسباب حدوث النزاع بشقيه الداخلي والخارجي على ضوء التحليل الذي قدمته النظرية الواقعية ورؤيتها لأسباب الظاهرة وللحلول الممكنة في معالجتها ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

**الإشكالية الأساسية :**

ما هو الإطار المفاهيمي الشامل للنزاع وما هي التفسيرات التي قدمتاها النظرية الواقعية للظاهرة ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية إشكاليات فرعية :

**الإشكاليات الفرعية :**

ما هو مفهوم للنزاع وأنواعه وما هي أهم النظريات المفسرة له؟

ما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى النزاع وفق المنظور الواقعي؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات قدمنا مجموعة من الفرضيات والفرضية الرئيسية هي :

النزاعات هي ظاهرة طبيعية تحدث بين الدول نتيجة سعيها للتحقيق مصالحها والحصول على أكبر قدر من القوة.

**الفرضيات الفرعية :**

1. أن النزاع ظاهرة فطرية وغريزة في الإنسان.
2. أن النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة فيها .
3. أنه يؤدي وظيفة في النظم الاجتماعية كما أنه ضروري للتنمية الاجتماعية.
4. أنه مظهر حتمي للمصالح المتضاربة وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
5. أنه نتيجة لسوء الإدراك ولسوء التقدير وفقر الاتصال.
6. أنه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات.

**مناهج البحث:**

ولقد اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة حيث مكننا هذا المنهج من دراسة ظاهرة النزاع وفق أسلوب علمي ممنهج قمنا من خلاله بجمع البيانات الخاصة بالظاهرة وتحليلها وتفسيرها تفسيرا علميا أكاديميا كما قمنا بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالظاهرة وأهم التفسيرات والأسباب التي أفرزت الظاهرة من منظور واقعي .

فمنهج دراسة الحالة هو من المناهج العلمية الأكثر تداولا ورواجا في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية لما له من مميزات في تحليل الظواهر ودراستها دراسة علمية شاملة وممنهجة .

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الظاهرة موضوع التحليل والبحث، ألا وهي ظاهرة النزاع الني أضحت الشغل الشاغل للمفكرين والباحثين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية نظرا لتشعب هذه الظاهرة وتداعياتها خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

فلقد اختلفت الآراء التحليلية لظاهرة النزاع بين من يراها ظاهرة طبيعية تعبر عن واقع دولي يتسم بالتضارب في المصالح وتحقيق الأهداف، والسعي إلى الريادة وبسط الهيمنة والسيطرة وهذا الرأي يتبناه أصحاب النظرية الواقعية والتي تنطلق من قاعدة تحليل الواقع الدولي كما هو كائن مخالفة بذلك رأي من سبقها من النظريات خاصة النظرية المثالية التي كانت ترى إلى العالم من ورؤية أخرى وهي ما يجب عليه أن يكون، وبين نظريات أخرى كالليبرالية والبنائية التي ترى في أن التكامل المصلحي بين الدول كفيل بأن ينهي النزاعات ويجعل العالم أكثر أمنا ضاربة بذلك مثالا عن ما حدث في أوروبا بعد بناء الاتحاد بين دول القارة.

لكن زيادة حدة النزاعات الدولية في عالمنا اليوم برهن وفيما لا يدع مجال للشك أن قوة المصالح والسعي إلى الهيمنة والسيطرة العالمية أديا إلى احتدام حدة النزاعات وبروز بؤر توتر كثيرة في العالم.

ومن هذا المنطلق فإن أفكار النظرية الواقعية استطاعت تفسير الواقع الدولي بشكل كبير وأدت إلى مأسسة فكر سياسي قريب جدا من الواقع وجعلت القوة والمصلحة منطلقان أساسيان لتفسير العلاقات الدولية، ومن ثم تفسير ظاهرة النزاعات الناتجة عن هذا التضارب المصلحي والسعي لكسب القوة لذا استوجب علينا الغوص في أغوار هذه النظرية وتسليط الضوء على أهم التفسيرات التي بينت من خلالها تطور هذه الظاهرة وانتشارها بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

**المبحث الاول : التأصيل المفاهيمي والضبط المنهجي لمفهوم النزاع**

لقد شهد العالم ومنذ الأزل ظاهرة النزاعات والتي أدت في الكثير من الأحيان إلى القضاء على دول وإمبراطوريات وحضارات عديدة بل أدت إلى إبادة شعوب وأعراق بشرية عديدة كما حدث في أمريكا بعد الغزو الأوروبي لها وإبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر وكما حدث أثناء الحربين العالميتين اللتان أدتا إلى إبادة الملايين من البشر وكما حدث ويحدث في الأراضي العربية من طرف الكيان الصهيوني، لكن ورغم ما توصل إليه العالم من تطور تكنولوجي وعلمي وحضاري إلا أن ظاهرة النزاعات ازدادت حدة وقوة وهذا ما دفع بنا كباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى محاولة إيجاد تفسير فعلي لظاهرة النزاع والتعريف بها وشرح أبعادها وتطوراتها وانواعها وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الأول من الدراسة.

**المطلب الأول: المفهوم الشامل النزاع**

تعريف النزاعات:

لقد عرفت ظاهرة النزاع العديد من التعريفات التي أتى بها جهابذة الفلاسفة والمفكرين في حقل العلاقات الدولية ومن بين أهم هذه التعريفات ما يلي:

يعرف توماس شيلينغ النزاع أنه: « هو مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي، سليم، رفيع ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح بضمان أفضل الفرص للنجاح»

ويعرفه جون برتون :«أن النزاع يبدو أنه يدور على اختلافات موضوعية للمصالح ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها»

ويعرفه سموح فوف العادة: « أنه خلاف نشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو بسبب طارئ أو إجراء تتخذه إحداها ويثير تعارض في مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو يؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة».[[1]](#footnote-2)

كما يذهب ناصيف يوسف حتي إلى القول بأن "النزاع هو نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. ويكمن النزاع إذن، في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع.[[2]](#footnote-3)

وجاء في الفقرة الثانية للبرتوكول الملحق لاتفاقية جنيف « ينطبق على النزاعات المسلحة التي تدور بين السلطة المركزية وبين قوات منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من إقليم الدولة الذي سيطرت عليه»

**النزاع الدولي :** يحدث نتيجة التعارض بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، إذن هو عملية تفاعل بين طرفين على الأقل للحفاظ على الوضع القائم المهدد بالتغير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف مصدر النزاع، ويمكن القول كذلك أن النزاع الدولي هو خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما. وعرفته محكمة العدل الدولية « أنه خلاف حول نقطة قانونية، أو واقعية أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين».

وهناك بعض التداخل بين مفهوم النزاع والصراع والحرب لذا أردنا إماطة هذا اللبس الاصطلاحي والمفاهيمي ومحاولة إيضاح أوجه الاختلاف والتشابه والتداخل الموجود بين هذه المصطلحات.

**التفريق بين النزاع وبعض المصطلحات الأخرى المشابهة له:**

**الصراع الدولي :**هو ذلك التصادم الناجم عن اختلاف العادات والتقاليد والبنى الاجتماعية في المجتمع الدولي مما يؤدي إلى سياسات خارجية متناقضة تريد احداها تحطيم الأخرى.

يقول فرويد بأنه وسيلة ناجحة لتجميع كافة فئات الأمة حيث يتحقق لهم قدر كبير من الأفكار والانفعالات والمصالح المشتركة فتختفي المصلحة الشخصية لتبرز المصلحة العامة.

**أوجهه:** عنفي، غير عنفي**،**

**دافعه:** الدول تتصارع لتأخذ أكثر من بعضها في السياسة.

**مظاهره:** سياسي، اقتصادي، إيديولوجي.

**أدواته:** المساومة، الإغراء، الضغط، الحصار، التحريض، التخريب، الاحتواء. [[3]](#footnote-4)

**الحرب :** هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى واستعمال العنف لتحقيق أهداف معينة.

وفي التفريق بين الحرب والنزاع هناك رأيين:

**الرأي الأول**: يقول بأن النزاع المسلح أشمل من الحرب، لأن قبل الوصول إلى الحرب يمكن أن نمر عبر مراحل متعددة يشملها النزاع.

**الرأي الثاني:** الحرب أشمل من النزاع كونها أوسع نطاق وقد تدوم مدة طويلة والنزاع في هذه الحالة ما هو إلا مرحلة أولية قد تسبق هذه الحرب طويلة المدى.

و هناك من يقول أن الحرب والنزاع تستعملان لتفسير معاني مختلفة، أو وصف مظاهر مختلفة ( حرب إستباقية وليس نزاع استباقي، كما نقول نزاع حدودي وليس حرب حدودية)

**الصراع:** أشمل من النزاع وهو يعني تنازع الإرادات الوطنية، وقد ينطبق النزاع على الصراع كمفهوم شامل أمده أطول.

**الصراع والحرب:** الصراع لا يؤدي إلى غلبة أي طرف، كما يمكن تحطيم الطرف الأخر دون فرض الإرادة عليه، أما الحرب لها صورة واحدة والصراع له أوجه عدة (تصاعدي تنازلي)، حيث يمكن إدارة الصراع والتكيف معه.

**المطلب الثاني : أركان النزاع وطبيعته وأصنافه**

للنزاع ثلاثة أركان رئيسية:[[4]](#footnote-5)

1. **الأطراف:** حيث يشترط أن يكون النزاع بين طرفين على الأقل، إما على المستوى الداخلي أو الخارجي مثلا كأن يكون بين النظام والمعارضة أو بين جماعتين إثنيتين اذا كان داخليا أما الخارجي فيكون بين دولتين .
2. **الدولية:** ويتوفر هذا الركن أكثر في النزاعات الدولية حيث أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام كالدول بالدرجة الأولى، دون إغفال ما للشركات والأفراد من دور في التسبب بمثل هذه النزاعات حيث ترتدي هذه الأخيرة صفة الدولية بعد أن تتعهدها الدول عموما عن طريق مقولة الحماية الدبلوماسية . كما أن النزاع الذي يحدث بين أعضاء الاتحاد الفدرالي يعتبر هنا نزاع داخلي أما النزاع الذي يتم بين دول داخلة في اتحاد كونفدرالي فيعتبر نزاعا دوليا لان هذه الدول تحتفظ بشخصيتها الدولية المستقلة وأهليتها القانونية الكاملة وصفتها الدولية المكتملة وعضويتها في المجتمع الدولي ولهذا فإن هذا النزاع يعتبر نزاعا دوليا وينطبق عليه أحكام النزاع الدولي.
3. **المنازعة:** وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الطرف الأول في المسألة محل النزاع أو إنكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يغاير أو ينقص أو يزيد على تفسير الطرف الثاني، والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع قد تتخذ أشكالا متعددة على سبيل المثال:

* عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.
* اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع.
* إنكار ادعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.
* تفسير احد الأطراف موضوع النزاع تفسيرا يغاير تفسير الطرف الأخر.

وقد تظهر المنازعة في شكل استخدام القوة المادية حسب المادتين 33 و34 من ميثاق الأمم المتحدة كالاشتباك المسلح أو القانونية كالالتجاء إلى القضاء الدولي لحل المنازعة. وقد نصت المادة 31 من الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة: "على أنه على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة» والمنازعة تقتضي دائما وحدة الموضوع المتنازع عليه والمقصود هنا الوحدة المادية لا القانونية.

**طبيعة النزاع:**

يذهب الخبراء وفقهاء القانون الدولي أن هناك فئتين من النزاع النزاعات ذات الطابع القانوني والنزاعات ذات الطابع السياسي.

1. **النزاعات ذات الطابع القانوني:** أو الخاضعة للقضاء والتي يكون فيها الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها وهذه هي النزاعات التي يمكن حلها بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة.
2. **النزاعات ذات الطابع السياسي:** وهي النزاعات الناشئة عن طلب احد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة وبتالي يمكننا اعتبارها أنها الادعاءات المتناقضة الصادرة عن طرفي النزاع والتي لا يمكن وصفها بالقانونية.

**أصنافه:**

**نزاع دبلوماسي:** يحصل ضمن القنوات الإجرائية المعروفة والتي حددتها قوانين وأعراف دولية وتحصل في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف كالأمم المتحدة أوفي إطار العلاقات الثنائية المباشرة.

**نزاع غير مؤسسي**: ويحصل خارج القنوات المتعارف عليها لكنه لا يتسم بالعنف كقطع العلاقات الدبلوماسية، فرض عقوبات، تبادل الاتهامات.

**نزاع مسلح**: وهو الذي يلغي القنوات التقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات تتسم بالعنف. [[5]](#footnote-6)

**المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة النزاعات**

هناك نوعان من النظريات

**نظرية عامة شاملة:** تقدم تحليلا عاما للعلاقات الدولية وليس تفسيرا جزئيا فقط (المثالية، الواقعية، السلوكية).

**نظرية جزئية فرعية:** وهي تهتم بتقديم تفسير لجزء واحد من العلاقات الدولية (التكامل، التحالف، الاندماج) ونذكر منها:

1-**نظرية العنف الاجتماعي:** والتي تقول أن ظاهرة النزاعات هي القوة الوحيدة المحركة في تاريح البشر والأحداث الجزئية الخاصة بالأفراد يمكن تفسيرها في إطار النزاعات، كما أن التطور مرتبط بالنزاعات.

(التطور الناتج عن الحروب هو الأساس وليس السلم، (تطور الصناعة الحربية الاختراعات ، تماسك المجتمع).

2-**نظرية انقاذ الحضارة:** تولتها أمريكا وظهرت في فترة الحرب الباردة ( الحرب بالنيابة أي ينشط كل طرف من ينوب عليه في الحرب) وأصحاب هذه النظرية يرون بأن الحضارة الحقة هي الحضارة الغربية وهي تعاني خطر الشيوعية واستمرارها في التعايش معها سيؤدي إلى انقراضها لأن الشيوعية تستعمل العنف، ولذا تجديد وتشجيع النزاع والسباق نحو التسلح وكانت ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الكثير من دول العالم.

3- **النظرية الكوسموبوليتانية (العالمية):** منذ الأزل العالم مقسم إلى أجناس عليا وأخرى سفلى والنزاع بينها مسألة أبدية ولا بد أن تنتصر العليا فهي تتمتع بالحق المشروع للسيطرة (نازية).

4- **النظرية الماركسية:** وقد رأت هذه النظرية أن النزاع هو ناتج عن الصراع الطبقي بين مكونات المجتمع ومحاولة طبقة معين السيطرة على مقدرات الثروة وإخضاع الطبقة الكادحة إلى سيطرتها فيما ذهب بعض الماركسيين إلى ابعد من ذلك مثل ما ذهب إليه المفكر الشيوعي مالتوس في كتابه << محاولة في مبدأ السكان>> وجاء في تحليله أن السكان يتكاثرون بسرعة والغذاء ببطء (متتالية هندسية، متتالية حسابية)، وأصحاب العاهات يثقلون كاهل الدولة ويجب التخلص منهم ويجب منع الفقراء من المطالبة بحقوقهم وعليهم خوض معركة الإنتاج، والحل هو في النزاعات لتقليص عدد السكان، والتوفيق بينهم وبين الغذاء.

5- **النظرية السياسية الجغرافية:** الدول من موقع مكانتها وموقعها في الساحة الدولية تسعى للتوسع والبحث عن مناطق نفوذ وهكذا تدخل في نزاعات مختلفة. [[6]](#footnote-7)

ويمكن أن نقول أن هناك بعض الدول تلجأ إلى اختلاق نزاعات خارجية وذلك للتغطية على فشل سياستها الداخلية واحتواء غضب الرأي العام والإحباط النفسي للمجتمع.

**المبحث الثاني: الرؤية التفسيرية للنظرية الواقعية للنزاع**

**المطلب الأول : المرتكزات الفكرية للنظرية الواقعية**

لقد ظهرت الواقعية على أنقاض المثالية وهدفت إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، حيث جاءت لتدرس وتحلل ماهو قائم في العلاقات الدولية من نزاعات وصراعات مختلفة، وتظهر أسماء المؤرخ الإغريقي **فيتوتيرايوس** والفيلسوف الهندي **كوتيليا** ومن ثم **ميكافيلي وهوبز** كأبرز من أثر وساهم في تكوين الفكر والفلسفة الواقعية تاريخيا، ويعتبر **مورغانثاو** من أهم منظري الفكر الواقعي وترتكز فرضياته التي اقترحها في كتابه<< **السياسة بين الأمم** >> في المبادئ التالية:

1- أن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة وأن هذه الأخيرة صعبة التحليل.

ومن ثمة يصعب على الفرد تغيير أهداف الجماعة التي ينتمي إليها وهذه القواعد صعب التعامل معها. أما الدراسة الاخر فهي مرتبطة بالرجوع إلى التاريخ لاستخلاص العبرة وجمع وحصر المعطيات لدراسة السلوك والأفعال السياسية، وفي هذا الإطار يقترح مورغنثاو أن يضع الباحث نفسه محل رئيس الدولة الذي يواجه خطر معين ويتجاوب مع قضايا السياسة الخارجية في أوضاع محددة ومن ثمة استخلاص أو تحديد البدائل العقلانية التي تحقق له أكبر اشباع ممكن.

2-ينطلق من مسلمة أساسية وهي أن متخذ القرار عند مواجهة حدث في البيئة الخارجية يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، هذا الذي أكدته التجربة حسب أقطاب المدرسة الواقعية لأنه يعطي استمرارية وتجانس للسياسة الخارجية للدول المتباينة، أكثر من ذلك فإن تعريف المصلحة الوطنية يقدم للباحث فرصة بأن يقيم سلوك الزعماء في مختلف مراحل التطور ومختلف الدول.

3-يعترف الكاتب بأن مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر ومن هنا نفى أن هناك عالم يتشكل من دول دون أن يرتبط بقاؤها بالقوة تكون فيه السياسة الخارجية بدورها مرتبطة بالبحث عن الوسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار وهي ماهية أو جوهر السياسة الخارجية.

4- لا يمكن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة وإن طبقت فإنها تكون دوما تابعة لظروف ومعطيات خاصة ومن هنا يمكننا أن نقيم سلوك الدولة الأخرى.

5- تقر النظرية باستقلالية البعد السياسي عن الأبعاد الأخرى فالسلوك السياسي ينبغي أن نقيمه انطلاقا من معايير سياسية فالاقتصاد يطرح للدول كيف يؤثر الفعل على قيمة السلعة القانونية : هل هذه السياسة تتطابق وفقا للقواعد القانونية؟ أما الواقع: كيف تؤثر هذه السياسة على قوى الدول الأخرى.

6- إذا وظفنا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار يكون بامكاننا أن نقيم الدول الأخرى بعيدا عن أي بعد اجتماعي وثقافي، وفي صراعها مع محيطها الخارجي تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع عندما تعتبر بأن قدرتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.[[7]](#footnote-8)

**المبحث الثاني :المنظور الواقعي في تحليل النزاعات الدولية**

لا يمكن التطرق إلى إسهام المدارس النظرية ودورها في تفسير الظاهرة النزاعية إلا عبر التطرق إلى جزئية:

**مستوى التحليل**

**مستوى تحليل الخلافات:** نقصد به دراسة أسباب الخلافات من خلال وحدات تحليل معينة :الإنسان (أرنولد ولفرز)، الدولة( مورغانثاو)، النظام الدولي(كينث والتز) .

1/ الإنسان: هو يتصرف باسم الدولة ولذلك يمكن إرجاع الخلافات إلى مصدرها الأساسي أكثر من الدولة، (الحروب ترجع إلى طبيعة الإنسان)، ولا يمكن حدوث شيء في السياسة الدولية إلا إذا حدث شيء داخل الإنسان، وعليه فمصالح الدول هي مصالح الإنسانية.

مثال: مصلحة الدولة في احتلال دولة أخرى هي مرتبطة بقيم وتوجهات الأفراد صانعي القرار.

2/ **الدولة**: التركيز على الدولة كأهم وحدة تحليل في الخلافات الدولية من خلال التطرق لـ: صناع القرار، بنية الدولة، سلوك الدولة، النظام السياسي .....)، حيث أن الدولة لها الحق في استخدام القهر(المفهوم القانوني للدولة).

وعلى ضوء ما تقدم سنتطرق بالتفصيل إلى مستويات التحليل الواقعي، (الكلاسيكية والجديدة) بالشكل التالي:

يرى الواقعيون (عكس المثاليين)، أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، (القوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية).

وبحسب أنصار المدرسة الواقعية فإن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية ( مقارنة بالنظام الداخلي )، يجعل من متغير القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث يقول فرويد شومان في دراسة عام 1933 أنه في ظل نظام دولي يفتقد إلى الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام، أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تراقب قوة الدول المجاورة لها.

ومورغانثاو يعرف السياسات: بأنها صراع على القوة أي أن القوة غاية ووسيلة، (سواء بالاقناع أوبالاكراه)[[8]](#footnote-9)

كما يرى مورغانثاو أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، بل العكس انها تفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

ومورغانتو لا يبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة بل كذلك في شروط تحقيق السلام الدولي، وعليه فهو يربط مفهومه للخلافات الدولية بمفهوم المصلحة القومية، إذ أن السعي لتحقيق أهداف ليست بذات الأهمية، من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات والخلافات الدولية، ففي القرن العشرين أحلت الدول الكبرى الأهداف العالمية الواسعة بأهداف أكثر تحديدا وذات أهمية في تحقيق المصالح القومية.

مثال: العمل على نشر الديمقراطية يفتح الباب أمام تدخل الدول في شؤون أقاليم ليس لها أهمية حيوية من الناحية الأمنية، وعليه عارض مورغانثاو التدخل الأمريكي في فيتنام لأن منطقة جنوب شرق أسيا تقع خارج منطقة المصالح الحيوية الأمريكية، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية ستجد أنه من المستحيل تحقيق التوازن في القوى في تلك المنطقة إلا إذا أهدرت موارد ضخمة جدا، وعليه يعتقد مورغانثاو أن عودة الدولة القومية لتحقيق مصالح محددة يمثل عاملا حاسما في تحقيق المزيد من السلام العالمي والتقليل من الخلافات الدولية.

وعلى اعتبار أن السياسة الدولية هي عملية توفيق بين المصالح القومية للدول، وطالما أن ذلك غير ممكن فهذا إما يقود إلى حالة عدم وجود عالم مسالم أو حالة لا حتمية النزاع (الحرب) لكن هناك نزاع مستمر وتهديد بالحرب ويمكن تفادي ذلك بالدبلوماسية - ركز أنصار المدرسة الواقعية على متغيري القوة والمصلحة من خلال الاهتمام بالبعد التاريخي.

**1/ متغير القوة:**

القوة تعني عند مورغانثاو المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وهي نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة والذي يحدد إمكانيات الدولة في التأثير على الدول الأخرى، وعوامل القوة عديدة منها (المجال الجغرافي ، الموارد الطبيعية، الإمكانيات البشرية.....).

**مستوى التحليل :**

بحسب أنصار المدرسة الواقعية فإن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، (مقارنة بالنظام الداخلي) يجعل من متغير القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث يقول فرويد شومان في دراسة عام 1933، أنه في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تراقب قوة الدول المجاورة لها.

كما يرى الواقعيون، (عكس المثاليين) أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، (القوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية).

- ومن ثم فإنه يربط بين مفهومي القوة والنزاع ربطا نهائيا، فيؤكد على أن الواقع السياسي الدولي، الذي أساسه الصراع من أجل القوة تصبح القوة فيه هي الوسيلة والغاية، فأي عضو دولي يمارس نشاطه في البيئة الدولية باعتباره قوة في ذاته يعتمد في ممارسة هذا النشاط على قوته الذاتية ويستهدف أيضا تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمل على زيادتها على اعتبار أن القوة في مثل هذه الحالة هي هدف، وتبعا لذلك فإن الدول تدخل في نزاعات دائمة ومستمرة .

وبشكل عام يرى مورغاثاو بأن الصراع من أجل القوة يأخذ شكلين:[[9]](#footnote-10)

1. شكل المعارضة المباشرة:

يكون النزاع عندما تنتهج دولة كبرى (أ) سياسة توسيعية تجاه دولة صغرى(ج) فتلقى معارضة مباشرة من دولة ثانية كبرى (ب) والتي ترد بانتهاج إحدى السياستين:

- اتباع سياسة الابقاء على الوضع الراهن من خلال القيام بـ ( الصلح ،التحالف،.....)

- اتباع سياسة توسعية خاصة بها وذلك باستخدام أدوات (عسكرية،إقتصادية،.......)

مثال: معارضة اليابان للصين 1931، معارضة الحلفاء للمحور عام 1941

وهذا مايقود الى النتائج التالية:

1. النزاع بين الدولتين (أ) و(ب) يأخذ صورة المعارضة المباشرة من جانب الدولة (ب)
2. النزاع يأخذ صورة التنافس بين الدولتين (أ) و(ب) .

مثال: ( تنافس بريطانيا وروسيا على إيران قبل الحرب العالمية الأولى، وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي.على ألمانيا).

2- نموذج التنافس:

**2/ متغير المصلحة القومية:**

انطلاقا من مفهوم القوة انتهى مورغانثاو إلى القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة وتخضع لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية.

إن مفهوم المصلحة القومية بحسب الواقعيين لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، بل على العكس إنها تفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة، وعلى اعتبار أن السياسة الدولية هي عملية توفيقية بين المصالح القومية للدول، وطالما أن ذلك غير ممكن فهذا إما يقود إلى حالة عدم وجود عالم مسالم أو حالة لا حتمية النزاع (الحرب) لكن هناك نزاع مستمر وتهديد دائم بالحرب.

ولأن المدرسة الواقعية لا تبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة، ربط مورغانثاو مفهوم الخلافات الدولية بمفهوم المصلحة القومية إذ أن السعي لتحقيق أهداف ليست بذات الأهمية من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق النزاعات والخلافات الدولية، ففي القرن العشرين أحلت الدول الكبرى الأهداف العالمية الواسعة بأهداف أكثر تحديدا وذات أهمية في تحقيق المصالح القومية .[[10]](#footnote-11)

**المطلب الثالث : المقاربة التحليلية للنزاع عند الوافعيين الجدد**

كل الاسهامات السابقة للواقعية كانت تفسر النزاع من خلال الدولة والإنسان كمستويين للتحليل، لكن **كنيث والتز** انطلق في دراسته للنزاع من مستوى النظام الدولي، (آثار النظام الدولي) [[11]](#footnote-12)

باعتبار أن الساحة الدولية قد عرفت بروزا متزايدا لفواعل جديدة في النظام الدولي كانت قد أهملتها الواقعية الكلاسيكية سواء تمثلت هذه الفواعل في منظمات حكومية وغير حكومية أو في شركات متعددة الجنسيات،فقد تكيفت الواقعية الجديدة مع هذا الوضع الجديد محاولة خلق وعاء يستوعب كل هذه الفواعل من جهة ولا يقصي الدولة كفاعل مركزي من جهة ثانية، وهو ما أدى إلى تشكل فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له وهو بنية النظام الدولي الذي هو محصلة التفاعل بين جميع الوحدات(دول،شركات،منظمات،حركات.......) أياً كان شكلها والتباين في درجة تأثيرها في السياسة الدولية، ولذلك فالنظام الدولي يتكون من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء والاستمرار، وعليه فقد كان تركيز الواقعية الجديدة على البناء الفوضوي للنظام الدولي بدلا من الإنسان والدولة مغيرة بذلك الشكل الداخلي للتفكير.

و الطبيعية الفوضوية لهذا النظام الدولي-بحسب والتز- راجعة لعدم وجود سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض ، وعليه فقد فسر النزعات الدولية بسبب غياب السيادة الدولية التي تمنع حدوث الصدامات ولذلك يتعين على كل دولة الاستمرار في الوجود اعتمادا على ذاتها .

- يرى والتز بأن العالم ثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا من ذلك المتعدد الأقطاب ،والقطبين في مفهومه ليس تحالف القوى بين الأمم بل قوة الأمة الواحدة،وبعد الأخذ في الاعتبار للعوامل مثل الاقتصادية والعسكرية والإقليمية وعوامل أخرى، فقد استنتج والتز أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما أكبر القوى في العالم.

- لقد تمكن الواقعيون الجدد من التغلب على عدد من تقييدات الواقعية الكلاسيكية بواسطة التركيز على توزع القوة في النظام ،وبالكشف عن كيفية تأثير البنية العامة أو الشاملة للنظام المحددة في ضوء هذا التوزع للقوة في العواقب (المحصلات)السياسية، وإن ما نتج عن عملهم في هذا المجال هو أن القوة كانت دائما ولا تزال تتوزع على نحو غير متساو وأن التأثير المتبادل بين معظم الدول القوية في ظل محاولة كل منها الحصول على أقصى ما يمكن من فوائد قومية ضمن النظام هو الذي يقرر أو يحدد الخواص العامة للعلاقات الدولية في وقت ما وعندما يتغير توزع القوة يتغير النظام نفسه، وعموما فان القوة التاريخية الأهم في العلاقات الدولية هي اندفاع الدولة الأقوى إلى إقامة أو فرض السيطرة السياسية على النظام كله والمحافظة على هذه السيطرة والدفاع عنها، أي إقامة ذلك الشكل من السيطرة الذي يعرف بالهيمنة. [[12]](#footnote-13)

**التناول الواقعي للأشكال الجديدة من النزاعات:**

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي بدأت الجماعات العرقية في البروز كفاعل مهم في الساحة الدولية،وهو الأمر الذي دفع إلى تبلور أنواع جديدة من النزاعات استلزمت تكيف الاتجاه الواقعي معها، فظهرت بعض المقتربات النظرية في هذا الأساس:

**1/ المعضلة الأمنية:**

إذا كانت سمة النظام الدولي هي البناء الفوضوي فإن هذا يقود إلى انتفاء الثقة بين أطرافه فكل دولة أو جماعة اثنية تسعى إلى تطوير قوتها للمحافظة على الذات أو البقاء وحماية نفسها من أي خطر خارجي، فإن ذلك يدفع إلى تنامي شعور الدول الأخرى بأن هذه الدولة تمثل تهديدا مباشرا لبقائها، وهذا التهديد لا يقتصر على الجوانب الأمنية بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والثقافية وهو ما يستوجب البدء بعمليات التسلح وتعبئة الجيوش للحفاظ على مصالحها الوطنية فنكون أمام ما يعرف بـ **المأزق الأمني** **الدولي،** أي أن فوضوية النظام الدولي تؤدي إلى إنماء مشاعر الخوف والشك بين الدول فنصبح أمام سياسة السباق نحو التسلح، وعلى أساس ذلك تتشكل المعضلة الأمنية الدولية التي تعبر عن حالة الخوف التي تنتاب أحد الأطراف(دولة أم جماعة) تجاه طرف أخر.

تظهر المعضلة الأمنية عند سقوط الدول الكبرى، وتبرز أكثر عندما تكون امكانية الهجوم أكثر من إمكانية الدفاع لأن الدول في هذه الحالة ستختار الهجوم الفعال لتحقيق مزايا عسكرية(الانتصار).

تعتمد نظرية المعضلة الأمنية على الخلافات العرقية في تحليلها - خصوصا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي - حيث تنطلق من أن انهيار الدولة المركزية يدفع إلى بروز الأقليات العرقية التي تبدأ في عملية تصادم فيما بينها فيتشكل النزاع بذات الشكل الذي يكون عليه النزاع بين الدول الوطنية، كما تبرز المعضلة الأمنية في حالة موالاة السلطة المركزية لمجموعة عرقية دون الأخرى على المستوى السياسي أو الأمني أو حتى الثقافي (الهوية).

- طرح بوزان تفسيرا واقعيا للصراع العرقي مشيرا إلى أن انهيار الدول متعددة الأعراق من شأنه أن يضع الجماعات العرقية المتنافسة في حالة الفوضى ويؤجج بالتالي التخوفات الحادة ويغري كل جماعة باستخدام القوة من أجل تحسين وضعها النسبي، وتصبح هذه المشكلة أكثر حدة على نحو خاص عندما تتضمن أراضي كل جماعة جيوبا يقطنها سكان ينتمون إلى الجماعة المنافسة (مثل يوغسلافيا السابقة)، لأن هذا سيغري كل طرف بالمبادرة بتطهير هذه الأقليات الغريبة ومنعها من التوسع والاندماج مع جماعتها العرقية التي تترصد خارج الحدود.[[13]](#footnote-14)

**2/ التوجه الدفاعي– الهجومي(روبيرت جرفيس، جورج كويستر، ستيفن فان إيفيرا).**

النزاع يصبح أقرب للوقوع عندما يكون بوسع الدول أن تغزو بعضها البعض بسهولة لكن عندما يكون الدفاع أسهل من الهجوم كان الأمن أوفر ويتقلص النزوع إلى التوسع وتزداد إمكانية التعاون.

أي أن الدول بإمكانها الحصول على وسائل الدفاع عن نفسها دون تهديد الدول الأخر وهو ما يقود إلى كبح مظاهر الفوضى.

يرى الواقعيين الدفاعيين أن الدول تسعى إلى الاستمرار في الوجود والقوى العظمى يمكنها ضمان الأمن عبر التحالفات المتوازنة (الردع).

**3/ مسألةالمكاسب النسبة المطلقة**

جاءت كرد فعل على زعم أنصار النزعة المؤسساتية أن المؤسسات الدولية ستمكن الدول من التخلي عن مكاسب قصيرة الأمد من أجل الحصول على مكاسب أكبر على المدى الأبعد.

لكن الواقعيون من أمثال **(جوزيف جريكو ، ستيفن كراسنر)** كانوا يرون بأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق إزاء كل من المكاسب المطلقة للتعاون والطريقة التي توزع بها هذه المكاسب على الأطراف المعنية، أي أن دولة ما ستجني مكاسب أكبر من شركائها وعليه ستصبح تدريجيا أكبر وسيصبح شركائها أكثر هشاشة.

**الحلول المقدمة للنزاعات من المنظور الواقعي**

كلما زادت الخلافات كلما زادت النزاعات وتؤكد الواقعية أن السياسة الدولية يحكمها البعد النزاعي أساسا والتاريخ يثبت مدى لجوء الدول إلى الحروب والنزاعات العنيفة التي ثبت أنها الملامح والمظاهر الدائمة لطبيعة العلاقة بين الدول وتؤكد أيضا على الطابع السيادي وغياب سلطة شرعية قادرة على التحكم في النزاعات المصلحية بين الدول المدفوعة بتحريك جميع مواردها خدمة لأهدافها وضمانا لأمنها .

إن الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في هذه القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من أجل القوة، أين تهتم الدولة بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين لتحقيق مصلحتها المعبر عنها بالقوة، وهذا ما يؤكده هانس مورغان ثاو بقوله :«إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناءا على القوة ».[[14]](#footnote-15)

فالمصلحة هي القوة وهي لا تفترض التناسق أو السلام العالمي بل على العكس تفترض صراعا مستمرا أو تهديدا مستمرا بالدخول في حرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه فكل ما تريد الدولة أن تفعله لمحاولة تجنب الحرب هو تحقيق توازن القوة **BALANCE OF PAWER** الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية.

كما دعت الواقعية إلى تبني موقفا موضوعيا في الدراسة النظرية للنزاعات الدولية وذلك بالاقتراب من جوهر السياسة الدولية الا وهو النزاع والصراع من أجل القوة، ورأت في أن الخلاص من ظاهرة النزاع التي تميز العلاقات الدولية لا يكمن في رفض العوامل المسببة لها وإنما فهم وإدراك وتحليل وتفسير هذه العوامل أو بعبارة أخرى التعامل معها وليس الوقوف بوجهها ويذهب مورغان ثاو في عرضه لتلك العوامل التي تعطي للسياسة الدولية حقيقتها كما يراها الواقعيون فيما يلي:[[15]](#footnote-16)

1. إن السياسة تحكمها قوانين موضوعية وبفضلها نتمكن من التثبت والتأكد والثقة في التكهن بأن السلوك السياسي يتبع العقل والمنطق.
2. إن المصلحة مفهوم أساسي لفهم السياسة الدولية والمصلحة لا تفهم إلا من خلال دالة القوة ففي هذين المعنيين نعثر على جوهر كل سياسة خارجية للدولة ونستطيع تفسير سلوكها ويغنيان عن البحث في دوافع صناع القرار وخياراتهم الأيديولوجية.
3. تبقى المصلحة مفهوما متماسكا في حين أن القوة تتغير مع المكان والزمان والسياسة هي صراع من أجل القوة.
4. لا يحكم الدول في سلوكها المبادئ الأخلاقية، بل هي تروج أنها تعتمد على تلك المبادئ بيد أن ذلك يعد نوعا من التستر على أفعالها التي تعتمد على المصلحة كمعيار دائم يحكم فعلها السياسي. [[16]](#footnote-17)

كما أن النزاعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دولة تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى وبما أن إمكانية انسجام المصالح بين الدول حسب الطرح الواقعي غير ممكنة، ومع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين فإن احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة ولهذا فإن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة وهو ينصب على البحث عن الحماية الذاتية أو الاعتماد على الذات في مواجهة العالم.

إن السعي الدول لتحقيق أمنها بمفردها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين، وهل هي مصممة خصيصا للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزءا من الخيار العدواني مما يؤدي كرد فعل إلى اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية وهذا ما يسمى بالمأزق الأمني كما ذهب إليه بعض المختصين مثل روبرت جارفي.

**قائمة المراجع :**

تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 2005.

علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية " دراسة في الأصول والنظريات"**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.

كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة : م ركز الخليج للأبحاث ،2004.

عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلا قات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007.

كمال حماد، **النزاعات الدولية**، لبنان: دار الوطنية للنشر والتوزيع، 1998.

خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص20.

1. كمال حماد ، **النزاعات الدولية** ، لبنان : دار الوطنية للنشر و التوزيع ، 1998ص 51. [↑](#footnote-ref-2)
2. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية، لبنان**: دار الكتاب العربي، 1985، ص 293. [↑](#footnote-ref-3)
3. - كمال حماد ، المرجع السابق ،ص 52. [↑](#footnote-ref-4)
4. كمال حماد ، المرجع السابق ،ص 55. [↑](#footnote-ref-5)
5. - كمال حماد،المرجع السابق ،ص 57. [↑](#footnote-ref-6)
6. - علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية " دراسة في الأصول و النظريات"**، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996 ، ص 199. [↑](#footnote-ref-7)
7. علي عودة العقابي ،المرجع السابق ،ص 200. [↑](#footnote-ref-8)
8. - عبد الناصر جندلي ،**التنظير في العلا قات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007،ص 134. [↑](#footnote-ref-9)
9. - عبد الناصر جندلي ،المرجع السابق ،ص 136. [↑](#footnote-ref-10)
10. - عبد الناصر جندلي ،المرجع السابق ،ص 163.. [↑](#footnote-ref-11)
11. - تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 2005، ص 215. [↑](#footnote-ref-12)
12. - تامر كامل الخزرجي ،المرجع السابق ،ص 216. [↑](#footnote-ref-13)
13. - تامر كامل الخزرجي ،المرجع السابق ،ص 217. [↑](#footnote-ref-14)
14. كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية**، الامارات العربية المتحدة : م ركز الخليج للأبحاث ،2004،ص 155. [↑](#footnote-ref-15)
15. خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص20. [↑](#footnote-ref-16)
16. خالد المعيني، المرجع السابق، ص 21. [↑](#footnote-ref-17)